الوجوب ولو كان لغيره وجوب لزم تعدد الواجب والمراد بالاوصاف العوارض المفارقة
اذا العوارض اللازمة للماهية مشتركة بين الازل وكلها والاعتبار المماثلة باعتبارها
قوله وقال الشيخ ابو المعين يجمع اليم وضم الطاء المهملتين قوله وما نقوله الاشعرية قال
شيخ الاسلام هذا من تتمة كلام ابي المعين وقوله وما بعده الى قوله فاسد خبر قوله الحفظة
بالحفظة اما للمقابلة قوله مثلا بمثل قبيل مثلا مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره يماثل
مثلا بمثل قال شيخ الاسلام وهو طرف من حديث ورد بالفاظ من طرق متعددة منها
في مسلم التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد
فمن زاد او استزاد فقد اربى قوله والظاهر هذا انه فيق من الشارح بين القولين وبروتتبع
الخلاف بين الاشعري وبين ابي المعين قوله من جميع الوجوه فيما لا يخ اي في جميع احوال الصفة
التي بها المماثلة من كونها قديمة ودائمة وواجبة الى غير ذلك قوله وعلى هذا اي على ان
المراد من المساوات من جميع الوجوه فيما به المماثلة قوله ايضا اي كما حمل قول الاشعري
قوله والا اي وان لم يكن مراد الاشعري هذا اولم يحمل كلام ابيه على هذا قوله يرفع
العقد لان من اوصاف الشيء كونه ليس غيره وكونه شاغلا الحيز فلو لم تغايرا
لاجتمعا ارتفع التعدد لان المماثلة تستلزم التعدد والتغاير قوله ولا يخرج عن علمه
قدرته بني لانه لو خرج بعض الاشياء عن علمه تعالى لكان خروج بعضها ودخوله ترجيحا
بلا مرجح وهو باطل قوله لان الجهل اشارة الى دليل عقلي قوله فهو كل شيء الخ فيه
اقتباس لطيف ذهب اهل الحق الى انه تعالى عالم بالمعلومات الممكنة والممتنعة والواجبة
وعالميته اعم من قادريته لان قدرته تختص بالممكنات ولا تتعلق بالواجبات
والممتنعات كما بين في محله قوله لانكار نعم الفلاسفة قال شيخ الاسلام اي جمهورهم
والا فقد ذهب بعض متقدميهم الى انه لا يعلم شيأ اصلا قوله من انه لا يعلم الجزئيات
كما به شيخ الاسلام في هذا المقام مثل كما به ابني اي شيء حرفا فحرف قال الكستلي اي على وجه
جزئي بل حل فيه الزمان بحيث ان يقال حصل الان او من قبل او لم يحصل بعد ويحصل
في زمان قريب او بعيد وان كانوا قائلين بان الجميع للجزئيات من الازل الى الابد
بعلومة الوجود له تعالى في وقت وجودها ومعلومة العدم في وقت عدمها علما مستمرا لا يتبدل
فيه اصلا حاصل مذهب جمهور الحكماء انه تعالى يعلم الاشياء كلها بنحو التعقل لا بطريق

التخيل فلا يغرب عن علمه مثقال ذرة لكن علمه تعالى لما كان بطريق التعقل لم يكن ذلك
العلم مانعا من فرض الاشتراك كذا حرره جلال الدواني وقال في موضع اخر في شرح
العقايد العلم عند الحكماء معنيان الاول المشهور مما لا يمنع نفس صوره من وقوع
الشركة والثاني ما هو مشترك بين كثيرين واعلم انه اذا ادركت الاعراض والمعروضات
بالعقل كانت كلية باعتبار هذا الادراك وان ادركت بالالات الجسمانية كانت
باعتبار هذا الادراك جزئية فليست الجزئية والكلية باعتبارات في الجزئي شيئا
داخلا في قوامه ليس في الكلي بل هما نوعان من الادراك متعلقان بشيء واحد انتهى
وكتب بعض الفضلاء عليه اي بالماهية سواء كانت جوهرا او عرضا مجردا كانا او مركبا
وشخصيا كليا او جزئيا مجازا تامر انتهى قوله ولا يقدر على اكثر من واحد قال شيخ
الاسلام بنا منهم على ان الواحد الحقيقي لا يصدر عنه الا واحد لا يلزم المركب وذلك الواحد
الاول عندهم هو العقل الاول والجواب قال البرعي قلنا لا نسلم لزوم التركيب
في الخارج بل في العقل قوله والدهرية على انه لا يعلم ذاته لان العلم نسبة والنسبة
لا تحصل الا بين شيئين فلو كان عالما بذاته لزم ان تكون النسبة بين الشيء نفسه وهو
محال والجواب انا لا نسلم ان كل نسبة لا تحصل الا بين شيئين فان النسبة العلمية
يمكن حصولها بين الشيء ونفسه ان يكفي فيه المغايرة بالاعتبار قوله والنظام قال شيخ
الاسلام هو ابراهيم بن سيار من شياطين القدرية طالع كتب الفلاسفة خلط كلامهم
بكلام المعتزلة قوله انه لا يقدر على خلق الجهل والقبح قال السيد لانه لو علم القبح
ونفعله فيلزم السفه ولو لم يعلم ونفعل يلزم الجهل وكلاهما نقص يجب التنزيه عنه
والجواب انه لا قبح بالنسبة اليه تعالى فانا لكل ملكه يحكم ما يشاء ويفعل ما يريد قوله
والنظي قال شيخ الاسلام هو ابو القاسم المعروف بالكعبي اي من المعتزلة قوله لا يقدر
على مثل مقدور العبد قيل بعضهم منه ان الله تعالى يقدر على فعل العبد ولكن لا يقدر على
مثله خلافا للمعتزلة لانهم قالوا لا يقدر على فعل العبد قوله مقدور العبد قيل لان
مقدور العبد اما طاعة او سفه او عبث فسروا السفه بانه معصية وفسروا العبث
بانه لا غية كاللعب باللحية وكل ذلك على الله محال واجيب بانا نفعل في نفسه
حركة او سكون وكونه طاعة او سفها او عبثا اعتبارات تعرض للفعل من حيث انه

الفيل

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)